التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ الهيئة لبنود وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

كانون الأول ٢٠٢٠

إن هذا التقرير يأتي للتأكيد والبناء على الدور الهام والمحوري الذي تضطلع به هيئة تنظيم قطاع الإتصالات والبريد، وتنفيذاً للمحاور الرئيسية التي تشتمل عليها بنود وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لعام ٢٠١٨ من متطلبات، وهو الأمر الذي تؤكده الفقرة (١٨) من بنود الوثيقة، والتي تنص *"على الهيئة الإستمرار بمتابعة تنفيذ بنود السياسة العامة المطلوبة منها، ونشر تقرير سنوي عن إنجازاتها في تنفيذ تلك البنود على موقعها الإلكتروني، وتزويد الوزارة بتقرير سنوي عن هذه الإنجازات."* وبما أن وثيقة السياسة العامة قد تناولت العديد من البنود الرئيسية، فقد أناطت بالهيئة مسؤولية تنفيذها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، لذا كان لابد من هذا التقرير، ليبين للحكومة أولاً، وللجهات المعنية ثانياً، أهم ما قامت به الهيئة منذ بداية العام ٢٠٢٠ وحتى الآن، لتنفيذ متطلبات بنود وثيقة السياسة العامة، وتلك البنود الرئيسية على النحو التالي:

أولاً: الحوكمة:

فيما يتعلق ببنود السياسة العامة المتعلقة بالحوكمة، البنود (١٤-٢١)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

١. الإستمرار بإدارة وتنظيم الموارد النادرة بالشكل المناسب وتوفير الخدمات في المناطق غير المخدومة، وغير مكتملة الخدمات، وذلك من خلال:

أ. تفعيل نظام متكامل محوسب لإدارة موارد الطيف الترددي.

ب. إجراء دراسات مستمرة لإتاحة حزم ترددية وفقاً للتوصيات والقرارات الدولية ذات العلاقة مما يتيح الاستخدام الأمثل للطيف الترددي.

ج. اختيار مواقع تغطية الأبراج المفروضة وبحسب قواعد بيانات الشكاوي المتحقق منها، والتحقق من بنائها من خلال أنظمة الخرائط الإلكترونية المؤتمتة.

د. إجراء دراسات مستمرة لإتاحة حزم ترددية وفقاً للتوصيات والقرارات الدولية ذات العلاقة مما يتيح الإستخدام الأمثل للطيف الترددي.

هـ. متابعة التحديثات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بالطيف الترددي والعمل على عكسها على إجراءات الهيئة بهذا الخصوص بما يتلاءم مع سياسة استخدام وتخطيط الترددات.

و. متابعة عمل المشغلين والمرخصين للعمل على ضمان إلتزامهم بتعليمات الرخص الممنوحة لهم.

ز. مراقبة إستخدام طيف الترددات الراديوية في المملكة.

ح. التفتيش الميداني على مستخدمي الطيف الترددي.

ط. معاينة وفحص للأجهزة الراديوية المستخدمة، لتحديد الإستخدامات الفعلية للترددات، وضمان الإستخدام الأمثل لها.

ي. التأكد من عدم وجود أية تداخلات راديوية ضارة.

ك. الاستمرار بمراجعة خطة الترقيم الوطنية وإدراج التعديلات عليها بالتوازي مع تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية.

ل. .تطوير نظام مؤتمت لإدارة سجل الأرقام، حيث من المتوقع أن يتم العمل به في الربع الاول من العام ٢٠٢١.

٢. تقديم تقارير دورية عن إنجازاتها في تنفيذ البنود المطلوبة منها وفقًا لهذه السياسة إلى وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة.

٣. جمع المعلومات المتعلقة بتنفيذها للسياسة العامة بإنتظام ونشرها سنوياً على موقعها الإلكتروني وضمن التقرير السنوي لها.

٤. بهدف تنظيم إجراءات الهيئة المتعلقة بإصدارها لتعليماتها، ولضمان شفافية ووضوح هذه الإجراءات، ولإتاحة المجال أمام المرخص لهم للمشاركة في إعداد التعليمات، فقد أصدرت الهيئة تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها، وتم تعديلها في العام ٢٠٠٧ كما عملت الهيئة على مراجعتها وتعديلها في العام ٢٠١٠، حيث تطبق أحكام هذه التعليمات عند إصدار كافة القرارات التنظيمية والتعليمات التي يتم إعدادها وإعتمادها من قبل الهيئة.

٥. ضمن اطار سعي الهيئة الدائم لمراجعة وتعديل تعليماتها حيثما اقتضى الأمر ذلك بالإضافة الى اصدار التعليمات والقرارات التنظيمية الضرورية للقطاع، عملت الهيئة خلال العام ٢٠٢٠ على ما يلي:

أ. الالتزام بتنفيذ مدونة حكومة السياسات والأدوات التشريعية بالدوائر الحكومية وسياسة دراسة تقييم الأثر بالتعاون مع إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات برئاسة الوزراء.

ب. اصدار تعليمات الحصول على الموافقة النوعية وادخال اجهزة الاتصالات واصدار مسودة تعليمات لتنظيم نقاط الربط المحلية من خلال تطبيق ما ورد في تعليمات القواعد الاجرائية من طرح مسودة التعليمات للاستشارة عامة وتلقي الردود وعكسها على التعليمات واصدار مذكرة ايضاحية ...الخ.

ج. اجراء تعديل على تعليمات إجراءات تقديم الطلب ومعايير اختيار المرخص لهم للاتصالات العامة ويجري العمل على نشرها وفقا لتعليمات القواد الاجرائية.

د. بهدف تحقيق مبدأ الشفافية والتكاملية مع كافة الشركاء في القطاع، فقد قامت الهيئة مؤخّراً بنشر إخطار لإتاحة النطاق الترددي (6) ج.هـ لاستخدام تقنية الواي فاي.

هـ. نشر الوثائق الاستشارية المتعلقة بنتائج مراجعة أسواق الاتصالات على الموقع الالكتروني للهيئة ضمن مدة زمنية كافية لتلقي الملاحظات عليها من قبل الجهات المعنية وذلك قبل إصدار القرارات التنظيمية المتعلقة بمراجعة الأسواق.

٦. تتيح الهيئة للمواطنين والمرخص لهم والشركات والجهات الحكومية الوصول الإلكتروني الفوري إلى المعلومات التجارية غير السرية المتعلقة بطلبات منح التراخيص المختلفة والموافقات النوعية لمعدات وأجهزة الاتصالات.

٧. تقوم الهيئة بشكل دوري بالنظر في التعليمات والقرارات التنظيمية من حيث الحاجة والأثر على التطبيق، حيث ستقوم الهيئة بمراجعة التعليمات والقرارات الحالية والحاجة إلى إصدار تعليمات جديدة في ضوء نتائج دراسة الأسواق سواءً بالسحب و/أو التعديل للتعليمات والقرارات التنظيمية.

ثانياً: قطاع الإتصالات:

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بتعزيز المنافسة الفعّالة والموضحة (البند ٢,١)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

١. إعداد الشروط المرجعية لتنفيذ مشروع قابلية نقل أرقام الهواتف المتنقلة، بالتعاون مع مشغلي شبكات الهواتف المتنقلة زين، أورانج وأمنية وبمشاركة خبراء دوليين وجاري العمل لاعتمادها بشكل نهائي بعد اخذ الموافقات الامنية المتعلقة بها.

٢. قامت الهيئة بإعداد مسودة تعليمات خاصة بقابلية نقل الأرقام الثابتة وسيتم عرضها للاستشارة العامة.

٣. قامت الهيئة بنشر الوثائق الاستشارية المتعلقة بنتائج مشروع مراجعة أسواق الاتصالات ، والتي اخذت بعين الاعتبار جميع التطورات التكنولوجية خلال السنوات السابقة والزيادة في عدد مقدمي خدمات الاتصالات، وبالأخص خدمات الانترنت الثابت عريض النطاق بالاعتماد على شبكات الالياف الضوئية، بالإضافة الى أثر خدمات (OTTs) على الخدمات التقليدية المقدمة من قبل المرخص لهم بعين الاعتبار عند فرض أية احكام علاجية واخضاع الاسواق للتنظيم. ونظرا للظروف التي مرت بها المملكة خلال جائحة كورونا فقد حصل تاخير في اتمام المشروع وتم الانتهاء من هذا المشروع ونشر القرارات التنظيمية النهائية بتاريخ ٢٠٢٠ /٩/٣٠، حيث تضمنت هذه القرارات ما يلي:

- الاسواق الخاضعة للتنظيم على مستوى الجملة والتجزئة
- المشغلين الذين لهم حصة سوقية مؤثرة في كل سوق خاضع للتنظيم
- الاحكام العلاجية المقترحة للتعامل المسبق مع أي مشاكل محتملة من وجود مشغل مهيمن، والتي تم فرضها بما يراعي ظروف السوق وعدم خلق اي اعباء تنظيمية لا حاجة لها حيث خضعت هذه

الاحكام لتقييم الاثر من خلال ربط كل عنصر من عناصر الاحكام العلاجية بمشكلة متوقعة في المنافسة وان كلفة تبني الاحكام العلاجية اقل من كلفة وقوع ضرر في المنافسة.

٤. تنفيذاً لإجراء مراجعة التعليمات التنظيمية المتعلقة بضمانات المنافسة وهي على نوعين:

أ. التعليمات المتعلقة بالتنظيم المسبق وتتمثل بمخرجات مراجعة الأسواق، فقد قامت الهيئة بالتشاور بهذا الخصوص مع مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين بهذا الخصوص.

ب. التعليمات المتعلقة بالتنظيم اللاحق (تعليمات حماية المنافسة في قطاع الإتصالات) فقد قامت الهيئة بنشر الجدول الزمني لمراجعة هذه التعليمات على موقعها الالكتروني وبالتعاون مع مديرية المنافسة والجهات ذات العلاقة.

٥. قامت الهيئة بإجراء مراجعة شاملة للأسواق في الأعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ وتم خلالها تحديد الأسواق ونطاقها الجغرافي، علماً أن المعايير التي تتخذها الهيئة لتحديد توقيت المراجعات تم بيانها في وثيقة الورقة البيضاء الصادرة عن الهئية عام ٢٠٠٩، والتي بينت كيفية تعريف الاسواق وتحديد الهيمنة وبينت ذات الورقة ان مراجعة الاسواق وحسب الممارسات الدولية تكون كل ٣ سنوات او حسب مقتضيات السوق، وعند مراجعة تعليمات حماية المنافسة في قطاع الاتصالات سيتم وضع معايير لتحديد اوقات مراجعة الاسواق.

<u>فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بخطة توفير الطيف الترددي والموضحة ضمن (البند ٢,٢)، فقد قامت الهيئة بما يلي:</u>

بهدف نشر الخطة الوطنية الخاصة بنطاقات الطيف الترددي الراديوي، لتحديد النطاقات المخصّصة للإستخدامات المدنية والمتاحة لمرخصي الإتصالات، للمساعدة في تخطيط الأعمال التجارية والتشغيلية في الوقت المناسب، قامت الهيئة بما يلي:

١. إعلام الشركات عن توفر حزم ترددية مخصصة لغايات إجراء التجارب على تشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للإتصالات المتنقلة.

٢. العمل على وضع خطة جديدة لتحديد إستخدامات الطيف الترددي الراديوي بالتشارك مع مديرية سلاح اللاسلكي الملكي، وذلك من خلال إعادة توزيع للحزم الترددية وتوفير حزم ترددية جديدة في نطاقات

ترددية مختلفة قابلة للترخيص، لتقديم خدمات الاتصالات الراديوية المتنقلة والثابتة وبالأخص تلك الخاصة بشبكات الجيل الخامس.

٣. اتخاذ الإجراءات الفنّية اللازمة في بعض الحزم الترددية بالتنسيق مع المرخّصين لإخلاء النطاق الترددي (٢٦) ج.هـ الذي تم تحديده من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات لشبكات الاتصالات المتنقلة.

٤. كشف وتحديد ومعالجة حالات التشويش، لضمان عدم التأثير على الإستخدام والتقيد بالنطاقات المخصصة.

٥. إجراء عمليات المسح الميداني للطيف الترددي للتأكد من إمكانية منح الرخص الترددية (قبل الترخيص) بناءً على خلو وصفاء ذلك الجزء من الطيف.

٦. ستقوم الهيئة بعد انتهاء عمليات التنسيق اللازمة مع القوات المسلحة المسلحة/ مديرية سلاح اللاسلكي الملكي والانتهاء مما ورد أعلاه بوضع الخطة ونشرها على الموقع الالكتروني للهيئة.

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بدعم تطوير الشبكة وتقديم خدمات جديدة والموضحة ضمن (البند ٢,٣)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

١. تم الإنتهاء من مرحلة الإستشارة العامة المتعلقة بتعليمات المشاركة في البنى التحتية لشبكات الإتصالات والتجوال الوطني، وسيتم العمل على إعداد صيغة معدلة جديدة من مسودة التعليمات بالتعاون مع الشركة الاستشارية المنفذة لقرارات مشروع مراجعة الاسواق المعتمدة وذلك في العام ٢٠٢١.

٢. توفير الطيف الترددي اللازم للإستخدام التجاري لإنترنت الأشياء (IOT)، والجيل الخامس من خدمات الإتصالات المنتقلة على النحو التالي:

أ. أصدرت الهيئة مسودة تعليمات ومتطلبات خاصة لإنشاء وتشغيل منظومة انترنت الاشياء بموجب قرار مجلس المفوضين بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٧، بموجب استشارة عامة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٧، وذلك بهدف معالجة بعض الجوانب التنظيمية الهامة المتعلقة بالاستخدام التجاري لإنترنت الأشياء (IoT)، ومنها توفير الطيف الترددي اللازم لذلك، وبعد ذلك قامت الهيئة بإعادة النظر بالتعليمات بناء على طلب الشركات في القطاع وذلك بموجب قرار مجلس المفوضين بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣١ وقامت بإصدار استشارة جديدة بتاريخ ١٧/١١/٢٠٢٠ لمدة ٣٠ يوما وتم عرض ملاحظات الشركات الواردة

على الاستشارة لمدة ١٥ يوما على موقع الهيئة تنتهي بتاريخ ٢٠٢١/١/١١ حيث ستقوم الهيئة بعد ذلك بإصدار التعليمات بصورتها النهائية.

ب. تقوم الهيئة بدراسة طلبات الترخيص المتعلقة بتقديم خدمات انترنت الاشياء وفقا للتعليمات ذات العلاقة حيث يوجد عدد من الرخص منظورة حاليا لدى الهيئة للترخيص.

ج. متابعة انفاذ قرار الهيئةً حول وقف منح رخصة إستخدام الترددات للوصلات الراديوية ضمن النطاق (٢٤,٥ – ٢٧,٥) ج.هـ تماشياً مع مخرجات المؤتمر العالمي للإتصالات (WRC-19)، لتخصيص هذا النطاق الترددي لخدمات الإتصالات المتنقلة العالمية، وتم إعلام مقدمة خدمات الإتصالات بضرورة إخلاء هذا النطاق الترددي قبل ٢٠٢٣/١٢/٣١.

د. قامت الهيئة بالعمل على وضع خطة مبدئية لتوفير نطاقات ترددية لتشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات المتنقلة وفقاً لمخرجات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية(WRC-19) .

هـ. استمرار العمل على التنسيق مع مديرية إدارة سلاح اللاسلكي الملكي/ الجيش العربي لتوفير حزم ترددية ملائمة لتشغيل شبكات الجيل الخامس.

٣. قامت الهيئة بإدخال ميزة حيادية التكنولوجيا على النطاقات الترددية التي كانت مخصصة لتقديم خدمات تكنولوجيا الجيل الثاني عند تجديدها للمرخص لهم، حيث تقوم الهيئة بإدخال هذه الميزة على كافة الحزم الترددية المخصصة و/أو المرخصة لتقديم خدمات الإتصالات المتنقلة العامة على العموم وذلك عند تجديدها.

٤. تعتمد الهيئة حالياً اسعار لحيازة موارد الطيف الترددي بالشكل الذي يتوافق مع قيمته الاقتصادية التاريخية في السوق الاردنية، وستقوم الهيئة بإجراء بعض الدراسات بالتزامن مع ادخال خدمات الجيل الخامس للمملكة تتعلق بالنظر في الاسعار المعتمدة حاليا لبعض حزم الترددات مقارنة مع بعض الممارسات العالمية لضمان ملائمة عوائد الطيف الترددي مع قيمته الاقتصادية الفعلية في السوق الأردنية وبما يدعم ويشجع النمو والاستثمار في هذا القطاع.

٥. عملت الهيئة على دراسة امكانية تطبيق مبدأ التشاركية بالطيف داخل المملكة بين المرخصين من الناحية العملية والقانونية، وتوصلت الى وجود تحديات قانونية وفنية تتعلق بإمكانيات التطبيق العملية لهذا الموضوع والحاجة العملية له في ضوء عدم وجود رغبة له من غالبية الشركات.

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بزيادة جاذبية الأردن كموقع لإستضافة الخدمات والموضحة ضمن (البند ٢,٦)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

١. تشجع الهيئة على توفير منافذ وخطوط نقل دولية بسعات كبيرة، حيث قامت الهيئة مؤخراً بترخيص عدد من الشركات لهذه الغاية.
٢. تشجع الهيئة على إنشاء نقاط تبادل انترنت تجارية (IXPs)؛ حيث أصدرت الهيئة الاستشارة العامة المتعلقة بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الانترنت (IXP) وتقديم خدماتها بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات تاريخ (٢٨/١٠/٢٠٢٠). ويجري حاليا العمل على دراسة الملاحظات الواردة على مسودة التعليمات بعد نشرها للاستشارة العامة.

فيما يتعلق ببنود السياسة العامة المتعلقة بتمكين التشغيل الفعال للسوق، فقد قامت الهيئة بما يلي:

عقد ورشة عمل تعريفية بقطاع الاتصالات للجهاز القضائي، لتسليط الضوء على بعض المحاور الأساسية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تقديم شرح موجز عن ابرز المواضيع المتعلقة بقطاع الاتصالات، والتوثيق الإلكتروني.

ثالثاً: قطاع البريد:

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بإجراء تحليل لسوق الخدمات البريدية والخدمات المتعلقة بها والموضحة (البند ٤,١)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

الهيئة مستمرة بتنظيم سقف الأسعار للخدمات الحصرية وفقاً للقرار التنظيمي الصادر بشأن "تنفيذ النظام التنظيمي الخاص بأسعار الخدمات الحصرية لشركة البريد الاردني، الا أن شركة البريد الاردني لم تستكمل انشاء نظام محاسبة التكاليف الخاص بالشركة بشكل نهائي، حتى تتمكن الهيئة من اعادة احتساب بدل الخدمات الحصرية وفقا للقرار التنظيمي الصادر عن الهيئة.

رابعاً: التحول الرقمي للحكومة:

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بالتحول الرقمي، فقد قامت الهيئة بما يلي:

١. تم تعديل مسمى قسم إدارة أنظمة المعلومات إلى قسم إدارة أنظمة المعلومات والتحول الرقمي بهدف ضع الخطط لتسهيل تحويل اجراءات العمل اليدوية وترجمتها مع المديريات المعنية إلى أنظمة تقنية متضمنة خدمات إلكترونيّة، حيث تم اطلاق العديد من الخدمات في هذا المجال.

٢. فيما يتعلق بإدارة البيانات الحكومية فقد قامت الهيئة بما يلي:

أ. وضع سياسة لتصنيف البيانات والمعلومات والوثائق وآلية حفظها وإستخدامها وإتلافها في الهيئة.

ب. إعداد مصفوفة تصنيف البيانات والمعلومات والوثائق لكل مديريات ووحدات الهيئة.

ج. نشر كافة البيانات الحكومية المفتوحة الخاصة بها على المنصة الحكومية للبيانات المفتوحة.

٣. الإستفادة داخلياً من خدمات الحوسبة السحابية الموجودة لدى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في:

أ. تجربة نظام لإصدار التنبيهات المتعلقة بعقود الصيانة.

ب. تقديم خدمات الحصول على الموافقة النوعية للأجهزة الحاصلة على موافقات مسبقة إلكترونياً.

ج. ج) تقديم خدمات التحقق من الأجهزة الحاصلة على موافقات نوعية مسبقة.

د. د) يتم الآن بحث إمكانية إستخدام خدمات الحوسبة السحابية في تقديم بعض الخدمات الإلكترونيّة بعد إجراء التقييم اللازم.

٤. إستحداث قسم معني بأمن شبكات الإتصالات ومعلوماتها في مديرية تنظيم خدمات وشبكات الإتصالات في الهيئة لغايات إسناد الجهات المعنيّة بموضوع الأمن السيبراني، فيما يتعلق بالمرخص لهم ومزودي خدمات الإنترنت.